

هذا في بيان النقص في قولهم
وإذا كان هذا ما كان في الكلام

عن ابي طاهر عن ابيه في قوله تعالى ثم يعودون قالوا ما جعله عليه كظها
ثم يعودون فيصلاها فتصير برقبته وحدها من غير ان يجرها به بنفسه
وحكاية الحزم عن الثوري وعثمان بن عيسى وهو لا يخفى عليهم ان العود شرط
ولكن العود عندهم هو العود الى ما كان عليه في الجاهلية من الظاهر لقوله تعالى
الصدوق ومعاد فينتقل الله منه بجحد الاصطبار بعد نزول خبره ولهذا ما افعل
عاشق قالوا لا ذلك انما وجبت في مقابلتها من المنيك والزر وهو العود
دور العود والعود عليه قالوا ولا ذلك على ما حرمت الظاهر وفيه عنده ان العود
فعل النهي عنه كما قال تعالى عسى ان يرجعكم وان عدتم عدنا وان عدتم الا ان
اللعقوبة فالعود من نفس فعل النهي عنه قالوا ولا ذلك الظاهر كما ظاهرا في الجاهلية
مما حكاه من الطائفة الظاهر في رتبة العود والتفكير ونحوه في رتبة حوقل في
يقضي ان يكون حكمة معتبر في الموضع بالاطلاق في انهم الجمهور في قوله
امر وارجعوا لفظ الظاهر كما يصح حمل الآية على العود اليه في الاسلام بل ان
احدها ان هذه الآية بيان للحكم من نظر في الاسلام فهو عندكم نفس العود فكيف
يعود بعد ثم يعود ووزان في هذا العود غير الظاهر عندكم الثاني انه لو كان العود
ماد كثر وكان المضارع بمعنى الماضي تفديده والدر بظاهر وامر نسبا لهم عادوا
الاسلام المارجين للكفار لا عاد من تظاهر في الجاهلية مع عادوا في الاسلام فمن
توجهوا على من تظاهر في الجاهلية مع عادوا في الاسلام فما زالوا يكرهون الظاهر
اليه ودل العود بطل حكم الظاهر لان الجاهلية الان جعلوا بظهره والفرقة وبعده
لفرقه ولفظ المضارع باسم لفظ الماضي ولا مخالفة للنظم ومخرج عن الفصاحة
الثالث ان رسول الله صلى الله عليه وآله امر اوس بن الصامت اوس بن الصامت
ولم يسهلها من تظاهر في الجاهلية ام لا فان قلتم ولم يسهلها عن العود الذي
مشروط ولو كان شرط السأ عنه فيلما من جعل العود نفس الامسأ بعد الظاهر
فيما يلزم وقوع الطائفة فيه وهذا كما على قوله وهو نفس حجة من جعل العود
هو الوطأ والعزم بالسياق القصصه من قول المتظاهرين ان قصدكم الوطأ
امسكوا له وسياق تقريره لان سأل الله واما كون الظاهر من قولهم لو كان

هو قوله

الذي ذكر الله تعالى انما اوجب الكفارة وهذا المنكر والزر في امر نبيه والعود كان
العود الى انما تترتب عليه وعلى الوطأ على حدتها فصلا والجمهورية في الجاهلية
والعود بعد الظاهر من اختلافوا ومعنى العود هو اعاده لفظ الظاهر ويعني طار
من رآه على قولين فعلى الظاهر كما هو عاد لفظ الظاهر ولم يحكموا الا على
احد من السلتة السبعة وهو قولهم يسبقوا اليه وان كانت هذه التسكاه لا كلال
ذهب من المذاهب نحو اعلمها قالوا انما يوجب الله تعالى الكفارة بالانظها الفعلا
الاستدلال بالاولى استدلنا على ما في قوله من ان الله وجه احدهما ان العود ليعتق
النسب في فعله مثل ما في قوله تعالى فلو اوهلكنا الله وكلام رسول الله والامر
بيننا وبينكم فالعادي ولورد والعاذ والماتوا اعنة فهذا نظير الآية سواء في
العود والامر وهو اتياهم من وثانية مما صا اتوا به انما قال تعالى وان عدتم
ان كررتم الذنب كرتا العقوبة ومنه قوله تعالى المتر والامر في قوله تعالى
يعودون الى انما تترتب عليه وهذا في سورة الطها نفسها وهو يبين المراد من العود
فانما نظيره فعلا واحدا والعهد قريب يذكر قالوا ايضا ما الذي قالوا هو لفظ
الظاهر فالعود الى العود هو الاتيان به من ثانياه لا يعقل العرب غير هذا وايضا
الظاهر في تكرار اللفظ اما عن امر واما فعلا وليس واحد منها بقول فلا يكون الاساس
يعودون الى انما تترتب عليه وهذا في سورة الطها نفسها وهو يبين المراد من العود
اليه ودل العود بطل حكم الظاهر لان الجاهلية الان جعلوا بظهره والفرقة وبعده
لفرقه ولفظ المضارع باسم لفظ الماضي ولا مخالفة للنظم ومخرج عن الفصاحة
الثالث ان رسول الله صلى الله عليه وآله امر اوس بن الصامت اوس بن الصامت
ولم يسهلها من تظاهر في الجاهلية ام لا فان قلتم ولم يسهلها عن العود الذي
مشروط ولو كان شرط السأ عنه فيلما من جعل العود نفس الامسأ بعد الظاهر
فيما يلزم وقوع الطائفة فيه وهذا كما على قوله وهو نفس حجة من جعل العود
هو الوطأ والعزم بالسياق القصصه من قول المتظاهرين ان قصدكم الوطأ
امسكوا له وسياق تقريره لان سأل الله واما كون الظاهر من قولهم لو كان

هذا في بيان النقص في قولهم
وإذا كان هذا ما كان في الكلام